9 July 2013
Arabic

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيرغر (ألمانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٧١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٧١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (A/67/863 و 877)

١ - السيد كاري (مدير شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): عرض مذكرة الأمين العام بشأن ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/67/863)، فقال إنه في ضوء الوقت اللازم لإعداد أطر ميزانية البعثة القائمة على النتائج وتحديد الاحتياجات من الموارد للفترة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤، وإجراء الاستعراض لها من الناحية التشريعية، ستقدم ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والستين. وأردف قائلاً إن الأمين العام يطلب في غضون ذلك سلطة الدخول في التزامات، بأنصبة مقررة، لتلبية الاحتياجات الأولية لبدء تشغيل البعثة، من أجل تيسير إنشائها ونشرها على وجه السرعة.

٢ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/67/877)، وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تأذن الجمعية للأمين العام بالدخول في التزامات للفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ قدره ٤٢٦ ٤٥٤ دولار، ولكنها توصي بتخفيض نسبة ١٠ في المائة في الأنصبة المقررة لسلطة الالتزام لتلك الفترة. وأوضح أنه تمت التوصية بالتخفيض لأن اللجنة الاستشارية رأت أن طلب إنشاء ٢٣ وظيفة للدعم في المقر ينبغي إيراده في إضافة لمقترح حساب الدعم عوضاً عن إيراده في طلب سلطة الالتزام. وأضاف أنه نظراً لأن الأمين العام

برر في الآونة الأخيرة الحفاظ على قدرة الدعم الحالية في إطار حساب الدعم من أجل تلبية ما قد ينشأ من احتياجات لبيئات أخرى خارجة من النزاع، وبالنظر إلى أنه ستتاح بعض القدرات الإضافية داخل المقر نتيجة لإغلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، فإن اللجنة تتساءل عما إذا كان طلب إنشاء ٢٣ وظيفة ضرورياً.

٣ - واستطرد قائلاً إن التوصية بتخفيض الأنصبة المقررة لسلطة الالتزام تعكس أيضاً رأي اللجنة المتمثل في اعتبار مقترح التشييد الحالي الخاص بهذه الفترة غير واقعي، بالنظر للعدد الكبير من مشاريع التشييد المقرر تنفيذها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتأخذ في الاعتبار انخفاض نمط الإنفاق المتعلق بسلطة الالتزام المعتمدة سابقاً من قبل اللجنة الاستشارية بمبلغ ٢٠٠ ٦٩٠ ٨٣ دولار.

٤ - وأشار إلى أن التوصية لا تخل بأي موقف قد تتخذه اللجنة الاستشارية بشأن الهيكل المقترح للوظائف وعددها ورتبها أو بشأن الموارد الأخرى المقترحة للبعثة في سياق مشاريع الميزانية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠:٢٠.